



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

الوزير

قرار وزير المالية

رقم ٢٧١ لسنة ٢٠٠٩

بتشكيل لجنة عليا دائمة للمحفوظات

وزير المالية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء دار الوثائق التاريخية القومية ،
وعلى لائحة محفوظات الحكومة الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٢٧٠ لسنة ٢٠٠٩ .

قرر

(المادة الأولى)

تشكل لجنة عليا دائمة للمحفوظات برئاسة رئيس مصلحة الضرائب العقارية ، وعضوية ممثل عن كل من : وزارة العدل والجهاز المركزي للمحاسبات والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي ودار الوثائق التاريخية القومية ومصلحة الضرائب العقارية وقطاع الحسابات والمديريات المالية بوزارة المالية وقطاع مكتب وزير المالية يختار كل منهم الوزير أو رئيس الجهاز أو رئيس المصلحة أو القطاع المختص .

ويكون لهذه اللجنة أمانة فنية دائمة .

(المادة الثانية)

مع عدم الإخلال بالاختصاصات المقررة للمجلس الأعلى لدار الوثائق التاريخية القومية ، تختص اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار ، بما يأتي :

- ١- مراجعة لوائح الحفظ الخاصة بالجهات التي تسرى عليها أحكام لائحة محفوظات الحكومة لضمان عدم تعارضها مع هذه اللائحة .
- ٢- إبداء الرأي فيما تستفسر عنه الجهات التي تسرى عليها أحكام لائحة محفوظات الحكومة ، فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذه اللائحة .



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

الوزير

- ٣- متابعة كل ما يطرأ من تطورات فى مجال العمل اليومى بغرف الحفظ ودار المحفوظات العمومية وما قد يصدر من تشريعات ويتطلب إعادة النظر فى لائحة محفوظات الحكومة .
- ٤- طرح الاقتراحات اللازمة للنهوض بشئون الحفظ وحسن سير العمل بغرف الحفظ ودار المحفوظات العمومية .

(المادة الثالثة)

تجتمع اللجنة العليا الدائمة للمحفوظات ، بصفة دورية بناء على دعوة من رئيسها ، بمصلحة الضرائب العقارية ، ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم رئيس اللجنة .
وتصدر اللجنة توصياتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وفى حالة التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير المالية
د. يوسف بطرس غالى

صدر فى : ٣٤ / ٤ / ٢٠٠٩ .